العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

المردود من الألفاظ عند أبي منصور الأزهري (ت370ه) في كتابه (تهذيب اللغة)

The response of words according to Abu Mansur Al-Azhari (D.370.AH) in his book (Tahdhib Al-Lughah)

م. د. عمر فاروق محمد
دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية- وحدة إشراف الفلوجة
M. Dr. Omar Farouk Muhammed
Department of Religious Education and Islamic Studies
Fallujah supervision unit
Dr.omarchlabi.78@gmail.com

ملخص البحث

يقوم هذ البحث على تتبُّع الألفاظ التي صرَّح العالم اللغوي الإسلامي (أبو منصور الأزهري) بردِّها وعدم قبولها، وذلك في كتابه المشهور معجم (تهذيب اللغة) ومحاولة استقراء هذه الألفاظ، وبيان الأسباب التي دعت هذا العالم المعجمي إلى رفضها وعدم قبولها.

ومناقشة هذه الأسباب مناقشةً علميةً لغويةً بحسب المنهج التحليلي، ومقارنتها بأقوال بقية علماء اللغة العربية السابقين له واللاحقين بعده في تلك الألفاظ وبيان مدى اتِّفاقهم معه في ردِّها أو اختلافهم معه في الحكم عليها وذلك باتِّباع المنهج المقارن في هذه العملية، ومحاولة التوصُّل في نهاية بحث كلِّ لفظة إلى معرفة مدى دقَّة حكم الأزهري على تلك الألفاظ ومدى سلامتها اللغوية.

الكلمات مفتاحية: المعجم, اللفظ, الخطأ, الصواب, الشاهد اللغوي.

Abstract

This research is based on tracking the words that the Islamic linguist (Abu Mansur Al-Azhari) declared his rejection and non-acceptance of, in his famous book (Tahdhib Al-Lugha dictionary), and trying to extrapolate these words, and explaining the reasons that led this lexicographer to reject and not accept them.

These reasons are discussed in a scientific linguistic manner according to the analytical method, and they are compared to the statements of the rest of the Arabic linguists who preceded him and those who came after him regarding those words, and the extent of their agreement with him in rejecting them or their disagreement with him in judging them is shown by following the comparative method in this process, and an attempt is made at the end of the study of each word to arrive at an understanding of the accuracy of Al-Azhari's judgment on those words and the extent of their linguistic soundness.

Keywords: dictionary, pronunciation, evidence, correctness error.

مقدِّمة

يعدُّ الإمامُ أبو منصورٍ الأزهريُّ من أفذاذ ونوابغ علماء اللغة العربية وتفسير القرآن الكريم والفقه الإسلامي والقرآءات القرآنية، ومؤلَّفاته خير شاهدٍ على المنزلة الرفيعة التي بلغها في علوم العربية، ومن أشهر هذه المؤلَّفات معجمه (تهذيب اللغة)[1]، وهو من أمَّهات المعجمات اللغوية في العالم العربي والإسلامي منذ تأليفه وحتى اليوم، والذي قال عنه وقال الإمام جمال الدين القفطي (ت646ه): "رُزِق هذا التصنيف سعادة، وسار في الآفاق، واشتهر ذكره اشتهار

(1) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلي (ت681ه), تحقيق: د. إحسان عباس, دار صادر, بيروت, ط7, 1994م 4/334-336، وسير أعلام النبلاء: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748ه), تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط1، 1405ه-1985م، 12/328.

الشمس وقبلته نفوس العلماء، ووقع التسليم له منهم وصادف طالع سعد عند تأليفه"[2]، كما قال عنه الإمام المعجمي ابن منظور (ت711ه): "ولم أجد في كتب اللغة أجمل من (تهذيب اللغة) للأزهري، ولا أكمل من (المحكم) لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت458ه) الأندلسي رحمهما الله، وهما من أمَّهات كتب اللغة على التحقيق، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيَّات الطريق"[3].

كان من أهمِّ أسباب تأليف هذا المعجم الجامع النافع هو تنقية اللغة العربية من الألفاظ التي جُمِعتْ ووُضِعت في غير موضعها في كلام العرب، وهو ما سبَّب الكثير من الانتحال والغموض واللبس في اللغة العربية، وهذا هو ما صرَّح به مؤلِّفه الإمام الأزهريُّ في قوله: "وقد سمَّيت كتابي هذا: (تَهْذِيب اللُّغَة)؛ لأنِّي قصدت بما جمعت فيه نفْيَ مَا أَدخل فِي لُغَات الْعَرَب من الْأَلْفَاظ الَّتِي أزالَها الأغبياء عَن صيغتها وغيَّرها الغُثْم عَن سُنَنِها، فهذَّبت ما جمعت فِي كتابي من التَّصْحيف والخَطآءِ بقدر علمي، ولم أحرص على تَطْوِيل الْكتاب بالحشو الَّذِي لم أعرف أَصله؛ والغريب الَّذِي لم يُسنده الثِّقَات إِلَى الْعَرَب، وأسأل الله ذَا الْحول والقوَّة أَن يزيّننا بلباس التَّقْوَى وصدق اللِّسَان"[4].

ومن هنا فقد ردَّ الأزهريُّ الكثير من الألفاظ التي وردت عند غيره من رواة اللغة العربية وعلمائها، وهو ما سأعمل على بيانه في هذا البحث بإذن الله تعالى بناء على السبب الذي ذكره الأزهريُّ نفسه لردِّ هذه الألفاظ وعدم قبولها.

1. خطأ العامَّة في استعمال وتوظيف اللفظة:

نقل الأزهري عن علماء اللغة العربية في لفظ الفعل (قَنْزَعَ) الذي يفيد معنى: (هرب) في اقتتال الدِّيَكَة فيما بينها: "وَقَالَ ابْن السّكيت (ت244ه): يُقَال: قَوزَعَ الديك، وَلَا يُقَال: قنزع[5]، وَقَالَ أَبُو حَاتِم (ت248ه) عن الأصمعيّ (ت216ه): تَقول الْعَامَّة إِذا اقتتل الديكان فهرب أحدُهما: قَنَزَع الدِّيك؛ وَإِنَّمَا يُقَال: قَوزَع الدِّيك؛ إِذا غُلِب، وَلَا يُقَال: قَنزع"[6].

فالفعل (قوزع) على زنة: (فوعل) مأخوذ من الفعل الثلاثي: (قَزَعَ)، ومعناه: الإسراع والخفَّة في السير[7]، وهو المعنى المقصود في بناء الفعل: (قوزع) منه علىزنة: (فوعل)، للتعبير عن فرار وهروب الديك المغلوب من قتال نظيره، أمَّا الفعل (قَنْزَعَ) والذي وزنه (فَعْلَل)، فبناؤه ليس مسموعًا من كلام العرب، بعكس الفعل (قوزع) الفصيح المسموع من كلامهم، وهذا هو ما حَدَا بالأصمعيّ وغيره من أئمَّة اللغة العربية أن يعدُّوه من كلام العامَّة، وهو ما صرَّح به الزبيدي (ت1205ه) في قوله: "وهذا حرفٌ لَهَجَ به العوامُّ من أهل العراق، تقول: قَنْزَعَ الديكُ: إذا هرب من الديك الذي يقاتله، فوضعه أبو حاتم في باب **(المُزال والمُفْسَد)**[8]، وقال: صوابه: قوزع، ووضعه ابن السكيت في **(باب ما يلحن فيه العامة)**[9]"[10].

([2]) إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة-مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت, ط1, 1406ه-1982م، 179/4.

([3]) لسان العرب: ابن منظور, جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم الأنصاري (ت711ه) دار صادر, بيروت, ط3، 1414ه-1994م، 7/1، المقدمة.

([4]) تهذيب اللغة: الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، 45/1، المقدمة.

([5]) ينظر: اصلاح المنطق: ابن السكّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور (ت244ه) شرح وتحقيق: د. أحمد محمد شاكر، د. عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1407ه-1987م، ص234.

([6]) تهذيب اللغة، الأزهري: 127/1.

([7]) ينظر: العين: الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت170ه) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, بيروت، د. ط. ت. 133/1، مادة (قزع).

([8]) باب (المفسد والمزال) هو من كتاب مخطوط غير مطبوع لأبي حاتم السجستاني، واسمه الكامل: (تقويم المفسد المزال عن جهته من كلام العرب)، ذكره صاحب كتاب: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت1067ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429ه-2008م، 1458/2.

([9]) الذي وجدته في كتاب ابن السكيت (إصلاح المنطق) أنَّ الفعل (قوزع) مذكور في (باب مما يصح قوله وما لا يصح)، ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت: ص210.

([10]) تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، أبو الفيض المرتضى محمّد بن محمّد الحسيني (ت1205ه), مجموعة من المحققين, دار الهداية, الكويت, د. ط.، 1965م، 88/22.

وممَّا جاء في هذا الباب قوله عن لفظ (مفروح): "أَبُو حَاتِم عَن الْأَصْمَعِي: يُقَال: مَا يسرني بِهِ مُفْرِح، وَلَا يجوز: مَفْرُوحٌ، وَهَذَا عِنْده مِمَّا يَلْحَنُ فِيهِ العامَّة"[11]، ولم يصرّح الأزهريُّ هنا بالعلَّة في ردِّ هذا اللفظ على زِنَةِ (مفعول)، والأصل أنَّه يأتي على زِنَةِ (مُفعِل) اسمًا للفاعل من الفعل الرباعي (أفرح) فهو (مُفْرِح)؛ وأصله هو الفعل الثلاثيُّ (فَرِحَ)، زِيدت عليه الهمزة في أوَّلة، فهو اسمٌ للفاعل الذي يكون بناؤهُ "من غير الثلاثي على زِنَة مضارعه، بإبدال حرف المُضارعة ميمًا مضمومة، وكَسر ما قبل الآخر، كمُدَحْرِج، ومُنْطَلِق، ومُسْتَخْرِج"[12]، بينما (مفروح) هو اسم للمفعول من الفعل ذاته، لكن على لفظ مضارعه المبني للمجهول (يُفرَح)، "بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، كـ (مُعظَّم، ومُحترَم، ومُستَغْفَر، ومُدحرَج، ومُنطلَقٍ به ومُستعان)"[13]، وأمَّا الواو التي قبل آخره فهي واو الوزن (مفعول)، فأصله: مُفرَح وزيدت الواو قبل آخره فصار: مفروح[14].

والذي وجدته من كلام أهل العلمِ في بيان علَّةَ ردَّه وعدم قبوله أنَّ لها وجهين:

الوجه الأوَّل: أنَّ صيغة (مفروح) لا تأتي في كلام العرب إلَّا متبوعةً بشبه الجملة (به) من حرف الجرّ (الباء) والضمير المتَّصل به (الهاء)، فلم تُسمع هذه الصيغة بعد شبه الجملة، ولا منفردةً عنها قطّ، وهذا هو ما جاء به السماع من كلام العرب الذي بنى عليه علماء اللغة العربية حكمهم بعدم جواز انفراد صيغة (مفروح) بذاتها في الكلام، قال أبو سهل الهروي (ت433ه)[15]: "والمُفرِح بالكسر: هو الشيءُ الذي يفرحك، أي: يسرُّك، يقال: أفرحني الشيءُ إفراحًا ففرحت به، إذا سرَّني والمَفرُوح به: ما تفرح به، أي: تُسَر، ولا يقال: (مفروح) بغير به، ولا يقال أيضًا: به مَفرُوح، بتقديم به"[16].

الوجه الثاني: أنَّ تعديةَ صيغة (مفروح) بنفسها من غير الجارّ والمجرور بعدها هو من أخطاء العوام وأوهامهم، فلا يبنى عليه في اللغة العربية، وهو ما أفرد ابن قتيبة (ت276ه) له بابًا مخصوصًا به في كتابه، فقال: "**باب ما يعدَّى بحرفِ صفة أو بغيره، والعامة لا تعديه أو لا يُعدَّى والعامة تعديه**، يقال: ما سَرَّني بذاك مُفْرِح، لأنَّه يقال: أفْرَحَنيَ الشيء، ولا يقال: مَفرُوح، إلا أن تقول: مَفرُوحٌ به، ويقال: هو حديثٌ مُسْتَفيضٌ؛ لأنَّه من استفاض الحديثُ، ولا يقال: مُسْتَفاض، إلَّا أن يقال: مُسْتَفاض فيه"[17]، فالعلَّة هنا في ردِّ لفظ الاسم (مفروح) عند الأزهريّ وغيره من علماء اللغة أنَّه ممَّا استجازه العوامُّ وأجروه في كلامهم، وليس هو من كلام الفصحاء، وهذا عند علماء اللغة من عيوب الألفاظ ومردودها، قال الحريريُّ (ت516ه): "ومِن أوهامهم أيضًا فِي تَغْيِير صِيغَة المفاعيل - وهو من مَفَاضِح اللَّحن الشنيع - قَوْلهم: قلبٌ مَتعُوب، وعملٌ مَفسُود، ورجلٌ مَبغُوض، ووجه القَوْل أَنْ يُقَال: قلبٌ مُتْعَب، وعَمَلٌ مُفسَد، وَرجلٌ مُبغَض؛ لأَنَّ أصُول أفعالها ربَاعِية، ومفعول الرباعيّ يُبْنى على (مُفعَل)، فَكَمَا يُقَال: أُكْرِم فَهُوَ: مُكرَم، وأُضْرِمَ فَهُوَ: مُضرَم، كَذَلِك يُقَال: أُتعِب فَهُوَ مُتْعَب، وأُفسِد فَهُوَ مُفسَد، وأُبْغِض فَهُوَ مبغَض، وأُخرج فَهُو مُخرَج"[18].

وردَّ الأزهريُّ أيضًا من ألفاظ كلام العامَّة لفظ الفعل (شوَّش)، ونقل عن علماء اللغة العربية قولهم فيه: "وَقَالَ أَبُو بكر بن الأنباريّ (ت328ه): قولُ العامَّة: شَوَّشْتُ الأمرَ، صَوَابه: هَوَّشْتُ، قَالَ: وشَوَّشْت خطأ"[19]، وبالاطِّلاع على أغلب المعجمات العربية المعروفة فإنَّ المتتبّع للجذر اللغويّ (شَوَش) يجد أنَّ أغلب تلك المعجمات العربية إمَّا أنَّها لم تذكره أو تتطرَّق إليه البتَّة، أو أنَّ القليل الذين ذكروه في معجماتهم قد اكتفوا بالقول عنه: "شَوَّش عليه الأمرَ، أي: لَبَّسَ أو خلَّط"

([11]) تهذيب اللغة، الأزهري: 16/5.
([12]) شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي, أحمد بن محمد, مراجعة: حجر عاصي, دار الفكر العربي, بيروت، ط1, 1999م، ص62.
([13]) جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364ه)، المكتبة العصرية بيروت, ط28, 1414ه-1993م، ص182.
([14]) الموجز في قواعد اللغة العربية: د. سعيد الأفغاني, دار الفكر, بيروت، ط2، 1424ه-2003م، ص203.
([15]) أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، عالم باللغة، من أهل مصر، كان رئيسًا للمؤذنين بجامع عمرو بن العاص رضي الله عنه بمصر، وبها توفي سنة (433ه)، من مؤلفاته: (شرح فصيح ثعلب) والذي سمّاه: (إسفار الفصيح) و(أسماء الأسد) و(أسماء السيف) ينظر: الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت1396ه), دار العلم للملايين لبنان، ط15, 2002م، 275/6.
([16]) إسفار الفصيح: الهروي: أبو سهل محمد بن علي (ت433ه) تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش, الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة, ط1، 1420ه، 868/2.
([17]) أدب الكاتب: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276ه)، تحقيق : محمد الدالي, مؤسسة الرسالة, بيروت, د. ط. ت.، ص418.
([18]) درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري, أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت516ه) تحقيق: عرفات مطرجي, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت، ط1, 1418ه-1998م، ص44.
([19]) تهذيب اللغة، الأزهري: 189/6.

وما شاكل هذه العبارة المختصرة في بيان هذا الجذر اللغوي، من غير زيادةِ بيانٍ أو تفصيل واضحٍ فيه ومن غير الاستشهاد له بكلام العرب المنظوم أو المنثور؛ وهو ما يثير الشكوك حول أصالة هذا الجذر لهذا الفعل في المسموع من اللغة العربية[20].

وقد علَّق المجد الفيروزابادى (ت817ه) على هذا الجذر اللغوي بقوله: "والتشويش، والمُشَوّش، والتَشَوُّش؛ كلُّها لَحْن، ووَهَمَ الجوهريُّ، والصواب: التهويش والمُهوَّش، والتهوّش"[21].

أمَّا صلاح الدين الصَّفدي (ت764ه) فقال فيه تفصيلًا: "ويقولون: شَوّشتَ الأمرَ فهو مُشَوَّش، والصواب أن يُقال: هوَّشته فهو مُهَوَّش؛ لأنَّه من الهَوْش، وهو اختلاط الشيء، ومنه الحديث: "إيَّاكم وهَوْشَات الأسواق"[22]، وفيه: مَنْ أصاب مالًا من مَهاوِش أذهبه اللهُ في نَهابِر[23]، والمهاوش: التخاليط، والنهابر: المهالك"[24].

ولأنَّ لفظة الفعل (شوش) لا تصحُّ في جذرها اللغوي، ومردودةٌ في الاستعمال نقَّاد روّاد نقَّاد الشعر العربي الأوائل قد ردُّها أيضًا، ومنهم الأصمعيُّ الذي انتقد رواية المفضَّل الضبِّي لبيتٍ من شعر الحطيئة (ت59ه) قال فيه[25]: (الوافر)

فَقَدْ شَوَّشْتِ أمْرَ بَنِيكِ حتّى تَرَكْتِهِمُ أَدِقُّ مِنَ الطَّحِيْنِ

فقال الأصمعي"إنَّما هو: (سوَّستِ)، أي: مَلَكْتِ"[26]، وهذا يبيّن جليًّا بصيرة الأزهريّ الثاقبة في ردِّه للفظة الفعل (شَوَّش)، وأنَّ الصواب فيها هو: (هَوَّش).

2. خطأ علماء اللغة في رواية اللفظ بسبب التصحيف:

يعدُّ التصحيف من آفات التأليف المعجمي منذ القرون الأولى؛ فقد كانت الألفاظ تُجمع من القبائل العربية المعروفة بالفصاحة كتابةً باليد على الرقاع وغيرها ممَّا يُكتب عليه، وبعد تأليف الكتب في تلكم الألفاظ فإنَّه يتمُّ نسخها أيضًا كتابةً باليد وتنتشر في الآفاق، فتكون بذلك عُرضةً لحدوث الأخطاء الإملائية في رسم الألفاظ وفي تنقيطها وغير ذلك ممَّا شَابَ حركة التأليف اللغوي في القرون السالفة[27].

وقد عرَّف علماء المصطلح التصحيف بأنَّه: "الخطأ في الكتابة، وعند أهل التَعْمِية: تغييرُ صورةِ اللَّفظةِ خطًّا؛ بأن تُمحى نقطةٌ أو تُزاد نقطة، أو بتقديم بعض الحروف أو تأخيرها"[28].

([20]) ينظر: جمهرة اللغة: ابن دريد , أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321ه)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت، ط1, 1987م، مادة (شوش)، وديوان الأدب: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت350ه)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر, مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة, ط1، 1424ه-2003م، 432/3، مادة (شوش).

([21]) القاموس المحيط: الفيروزآبادي, مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817ه), تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي, مؤسسة الرسالة, بيروت ط8, 1426ه-2005م، ص596، مادة (شاش).

([22]) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241ه) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة, ط2, 1420ه-1999م، 457/1، باب (مسند عبد الله بن مسعود ﷺ)، رقم الحديث (4373)، وقال المحقق: صحيح على شرط مسلم.

([23]) ينظر: الأمثال المولدة: الخوارزمي، أبو بكر محمد بن العباس (ت383ه)، المجمع الثقافي أبو ظبي، ط1، 1424ه، ص125.

([24]) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764ه) حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407ه-1987م، ص482.

([25]) ديوان الحطيئة، جرول بن أوس العبسي (ت59ه): شرح أبي سعيد الحسن بن علي السكري (ت275ه)، اعتنى بتصحيحه :أحمد بن محمد الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم، القاهرة د. ط. ت.، ص148.

([26]) أمثال العرب: الضبّي، المفضّل بن محمد (ت176ه)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1403ه-1983م، ص29.

([27]) ينظر: دراسات في فقه اللغة: د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 1379ه-1960م، ص223.

([28]) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانوي محمد بن علي الفاروقي (ت1158ه) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط1، 1416ه-1996م، 449/1.

وقد ردَّ الأزهري في معجمه (تهذيب اللغة) عددًا غير قليلٍ من الألفاظ بسبب هذا الخطأ في رسمها الإملائيّ عند الرواة والنسَّاخين، وصرَّح بوقوع التصحيف فيها.

من ذلك ما جاء في قوله عن لفظ الفعل (نَحَل): "وَقَالَ اللَّيْث (ت.ب180ه)[29]: نَحَلَ فلانٌ فلَانًا، أَي: سابَّهُ فَهُوَ ينحَلُهُ: يسابُّه... قلتُ: قَوْله: نَحَلَ فلَانٌ فلَانًا، أَي: سَابَّه، باطلٌ وَهُوَ تَصْحِيف لـ: نَجَل فلانٌ فلَانًا، إذا قطعه بالغِيبة وَرُوِيَ فِي الحَدِيث: "مَنْ نَجلَ النَّاس نَجَلُوه"[30]، أَي: من عابَ الناسَ عابُوه، وَمن سَبَّهم سَبُّوه"[31].

فقد ردَّ الأزهريُّ هنا لفظ الفعل (نحل) بمعنى: اغتاب وسبَّ وطعن، ونسب هذا القول للَّيث بن المظفَّر صاحب الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو كاتب معروف وعالم مشهور في اللغة العربية، وهو ما صرَّح به في كتاب (العين) الذي رواه عن الخليل بعد وفاته، إذ قال فيه: "ونَحَلَ فلانٌ فُلانًا، أي: سابَّه، فهو يَنْحَلُه، أي: يُسابُّه، وقال طرفة (ت86 ق.ه.)[32]: (الوافر)

فَذَرْ ذا وانحَلِ النُّعمانَ قَوْلاً كنَحْتِ الفَأْسِ يُنْجِدُ أو يغُورُ"[33].

وسبب التصحيف هنا كما هو واضحٌ جليٌّ هو سقوط نقطة الجيم في الفعل ممَّا حوَّلها إلى حاء، فصُحِّف الفعل من (نجل) إلى (نحل)، وهو ما أوقع الليث بن المظفَّر وغيره من علماء اللغة العربية في هذا الخطأ غير المقصود.

وممَّا صرَّح الأزهريُّ بوقوع التصحيف في لفظه الاسم (عانك) المصحَّفة عن لفظة (عاتك)، وذلك في قوله: "وَقَالَ اللَّيْث: العَانِك: لونٌ من الحُمرَة، دَمٌ عَانِكٌ، إذا كَانَ فِي لَونه صُفرة، وَأنْشد[34]: (الكامل)

أَوْ عَانِكٍ كَدَمِ الذَّبِيْحِ مُدَامِ

قَالَ: والعَانِك من الرَّمل: فِي لَونه حُمرة، قلت: كلُّ مَا قَالَه اللَّيْث فِي (العَانِك) فَهُوَ خطأٌ وتصحيف، وَالَّذِي أَرَادَهُ اللَّيْث من صِفةِ الحُمرة فَهُوَ (عاتِك) بِالتَّاءِ، وَقد مرَّ تَفْسِيره فِي بَابه"[35].

فنرى الأزهريَّ في هذا النصِّ ينسب الوقوع في التصحيف في هذا اللفظ أيضًا إلى الليث بن المظفَّر مرَّةً أخرى، وهي في لفظ الاسم (عَانِك)، ومعناه وصفٌ للون الشيء بالحُمرة، فهو يقول بوقوع التصحيف في هذه اللفظة في حرف النون الذي أصله: تاء، فأصل الكلمة هو: (عاتك)، وليس (عانك)، وقد صرَّح السيوطيُّ (ت911ه) أنَّ التصحيف في هذه اللفظة قد وقع في معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي – الذي هو من جمع الليث نفسه - فقال: "**ذِكرُ بعض ما أُخِذ على كتاب (العين) من التصحيف**... وذكر في باب (عَنَكَ): عَرَقٌ عَانِك: أصفر، والصواب عاتك"[36]، والذي ذكره الليث في معجم (العين) للخليل هو قوله: "عنك: العانكُ: لون من الحُمْرَة دمٌ عانكٌ وعِرْقٌ عانكٌ: في لونه صفرة، والعانك من الرَّمْل: الذي في لونه حُمرَة، قال ذو الرمَّة (ت117ه): (الطويل)

([29]) الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الكناني، من أهمّ علماء اللغة العربية في الأدب واللغة والغريب والنحو، جدّه هو النصر بن سيار أخر ولاة الأمويين على خراسان، عمل كاتبا للبرامكة وزراء الخليفة العباسي الرشيد صاحب الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأكمل معجم (العين) بعده ونشره، وكان من أبرع الكتّاب في زمانه، توفي بعد سنة (180ه). ينظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626ه), المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي, بيروت، ط1، 1414ه-1993م 5/2253-2258.

([30]) النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606ه), تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي, المكتبة العلمية بيروت، ط1، 1399ه-1979م، 5/23، مادة (نجل).

([31]) تهذيب اللغة، الأزهري: 5/42-43.

([32]) ديوان طرفة بن العبد: شرح الاعلم الشنتمري (ت476ه)، تحقيق: دريَّة الخطيب، لطفي الصقَّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 2000م، ص154.

([33]) العين، الفراهيدي: 3/230، مادة (نحل).

([34]) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وصدره: كالمسك تخلطه بماء سحابة، ينظر: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (ت54ه), شرحه وكتب هوامشه وعلق عليه: عبد أ. علي مهنا , دار الكتب العلمية, بيروت، ط2, 1414ه-1994م، ص201.

([35]) تهذيب اللغة، الأزهري: 1/206، مادة (عَنَك). وينظر نفسه: 1/197، مادة (عتك).

([36]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي, جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه), تحقيق: فؤاد علي منصور, دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه-1998م 2/328.

عَلَىْ أُقْحُوَانٍ فِيْ حَنَادِيْجِ حُرَّةٍ يُنَاْصِيْ حَشَاْهَاْ عَانِكٌ مُتَكَاْوِسُ"[37].

كما ذكرَ السيوطيُّ أنَّ هذا التصحيف في هذه اللفظة عينها قد وقع في معجم (الصحاح) للجوهري (ت393ه)، فقال: "**ذكرُ ما أُخِذ على صاحب (الصِّحاح) من التصحيف**... قال الجوهريُّ: والعَانِك: الأحمر، يقال: دَمٌ عَانِك، وقال الأزهريُّ: هذا تصحيف وإنَّما هو بالتاء، في صفة الحُمرَة"[38]، وقد صرَّح أيضًا بوقوع (الجوهريّ) وغيره من أصحاب المعجمات في هذا التصحيف المرتضى الزبيديُّ، وذلك في قوله: "وَوَهمَ الجوهريُّ، قلتُ: وهذا الذي نقله الجوهري، وهوَ نصُّ كتاب (العين) للَّيث... وإن كان وقع للَّيث بالكاف، فهو: (عاتك) كما رويتُهُ عن ابن الأعرابيّ(ت231ه) هذا نصُّ الأزهريّ، ونبَّه عليه الصاغانيُّ (ت650ه) أيضًا[39]، وأمَّا صاحب (المجمل) فإنَّه قلَّدَ الليثَ من غير تنبيه[40]، ورام شيخنا الجواب عن الجوهري فلم يفعل شيئا"[41].

وهذا الكلام للزَّبيديّ يبيّن بوضوحٍ مدى الخطأ الذي وقع فيه أصحاب المعجمات من علماء العربية بسبب هذا التصحيف في لفظة الاسم (عاتك) التي رُويت خطأً (عانك) بالنون، وهو ما جعل الأزهريَّ يردَّه ويصرّح بوقوع التصحيفِ في لفظه بين حرفي النون والتاء.

3. خطأ علماء اللغة في بيان وتفسير معنى اللفظة:

كما ردَّ الأزهريُّ ألفاظًا فسَّر بها علماء اللغة ألفاظًا أخرى، وصرَّح بتخطئتهم في تفسيرهم غير الدقيق لهذه الألفاظ، وأنَّ الألفاظ التي بيَّنوا معانيها هي خطأٌ مردودٌ عليهم وغير مقبول في اللغة العربية؛ لأنَّه لا يستقيم تفسير اللفظة إلَّا بلفظة أخرى ترادفها أو تقترب منها إلى درجةٍ كبيرة في المعنى المتداول؛ لتتبيَّن حقيقة معناها المراد بيانه، ومن ذلك قوله عن تفسير لفظة الفعل: (تَعْدِل) بلفظة: (تُقسِط) وذلك في قوله: "وَقوله سُبْحَانَهُ: **{وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَآ}** [سورة الأنعَام: 70] كَانَ أَبُو عُبَيْدَة (ت209ه) يَقُول مَعْنَاهُ: وَإِن تُقسِط كلَّ أقساطٍ لَا يُقبل مِنْهَا، قلتُ: وَهَذَا خطأٌ فَاحش، وإقدامٌ من أبي عُبيدةَ على كتاب الله، وَالْمعْنَى فِيهِ: لَو تَفْتَدِي بِكُل فِداء لَا يقبل مِنْهَا الْفِدَاء يَوْمئِذٍ"[42].

من المعلوم أنَّ من المعاني التي يفيدها لفظ (العدل) في اللغة العربية هو (القسط)، قال أبو هلال العسكري (ت395ه): "القسط هو العدل، ابيَن الظاهر ومنه سُمِّي (المكيال): قِسْط، و(الميزان): قِسْطًا؛ لأنَّه يصوِّر لك العدل في الوزن حتَّى تراه ظاهرًا، وقد يكون من العدل ما يَخفى، ولهذا قلنا: إنَّ القسط هو النصيب الذي بُيِّنَت وجوهه"[43].

وصرَّح أبو عبيدة بأنَّ لفظ الفعل (تعدل) في الآية الكريمة يفيد معنى: القسط الذي هو ضدُّ الجور، فقال: "**{وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنْها}** [سورة الأنعام: 70] مجازه: إن تُقسِط كلَّ قسطٍ لا يُقبل منها؛ لأنَّما التوبة فى الحياة"[44].

غير أنَّ دلالة لفظة العدل في هذه الآية الكريمة المنسجمة مع سياقها لا تحتمل هذا المعنى فيها، وهو ما جعل الأزهري يردُّ تفسير لفظة (العدل) فيها بمعنى: (القسط)، ويقول بأنَّ المراد منه في الآية الكريمة: هو الفداء، أي: وإن يفتدِ الكافر نفسه من عذاب يوم القيامة بكلِّ فداءٍ فإنَّه لا يقبل منه، وهذا هو قول جمهور علماء التفسير ومنهم الطبري الذي ردَّ

([37]) ديوان ذي الرمَّة غيلان بن عقبة العدوي (ت117ه), شرح الخطيب التبريزي (ت502ه) كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد, دار الكتاب العربي, بيروت، ط2, 1416ه-1996م، ص36.

([38]) المزهر، السيوطي: 336/2. وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي (ت393ه), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين، بيروت, ط4, 1407هـ-1987م، 1602/4، مادة (عنك).

([39]) لم أعثر على ذكر لمادتي (عَنَكَ) و(عَتَكَ) في معجم الصغاني: العباب الزاخر واللباب الفاخر: الصغاني, رضي الدين الحسن بن محمد العدوي العمري القرشي (ت650ه)، تحقيق: د. قير محمد حسن, المجمع العلمي العراقي, بغداد، ط1 1978م.

([40]) ينظر: مجمل اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي (ت395ه) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406ه-1986م 633/1، مادة (عنك).

([41]) تاج العروس، الزبيدي: 287/27، مادة (عنك).

([42]) تهذيب اللغة، الأزهري: 124/2.

([43]) الفروق اللغوية: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله الأهوازي (ت395ه)، دار العلم والثقافة، القاهرة، ط1، 1417ه-1997م، ص234.

([44]) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت209ه), تحقيق: محمد فواد سزگين, مكتبة الخانجى, القاهرة, ط2, 1381ه-1961م، ص195.

بدوره تفسير أبي عبيدة للفظة (العدل) في الآية الكريمة بالقسط، وذلك في قوله: "وإنْ تَفْتَدِ - يكون لهُ الدنيا وما فيها يفتدي بها - لا يُؤخَذ منه، عَدلًا عن نفسه، لا يُقبَل منه، وقد تأوّل ذلك بعض أهل العلم بالعربية بمعنى: وإن تُقسِط كلَّ قسطٍ لا يُقبل منها، وقال: إنَّها التوبة في الحياة، وليس لِمَا قال من ذلك معنى؛ وذلك أنَّ كلَّ تائبٍ في الدنيا فإنَّ الله تعالى ذَكَرَهُ يَقبَلُ توبته"[45] ووافقهم جمهور علماء اللغة في موقفهم هذا من معنى هذه اللفظة ضمن هذا السياق في الآية الكريمة[46].

وقد فسَّر أبو عبيدة نفسه لفظة (العدل) الواردة في آيةٍ كريمةٍ أخرى في سورة البقرة بـ (الافتداء)، وليس بـ (القسط) كما فعل في هذه الآية، والعجيب أنَّه ذكر الآية ذاتها التي في سورة الأنعام – مستشهدا بها – وفسَّر العدل فيها بالافتداء، وذلك في قوله: "**{وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ}** [سورة البقرة: 123]، أي: مِثْل، يقال: هذا عدلُ هذا والعدلُ الفريضة، والصَّرف: النافلة، وقال أبو عبيدة: العدل المثل، والصَّرف المثل والعدل: الفداء، قال الله تبارك وتعالى: **{وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ}** [سورة الأنعام: 70]"[47].

لكنَّ العجبَ العجاب أنَّه عاد ففسَّر لفظ الفعل المضارع من الآية الأخيرة نفسها بلفظ الفعل (تقسط) كما سبق بيانه سلفًا، وهو ما جعله عرضةً لردود علماء اللغة العربية - ومنهم الأزهري - وعلماء التفسير كما سلَفَ بيانه.

وردَّ الأزهريُّ أيضًا تفسير الليث بن المظفر للفظة (الحوقلة) بـ (الغرمول) والذي هو ذكر الرجل[48]، فقال: "وَقَالَ اللَّيْث: الحَوْقَلة: الغُرْمُول اللَّيِّن، وَهُوَ الدَّوْقلة أَيْضًا، قلتُ: وَهَذَا حرفٌ غَلِط فِيهِ اللَّيْثُ فِي لَفظه وَتَفْسِيره، وَالصَّوَابُ: الحوْفلة بِالْفَاءِ، وَهِي: الكَمَرة الضخمة، مَأْخُوذَة من الحفل، وَهُو: الِاجْتِمَاع والامتلاء، قَالَ ذَلِك أَبُو عَمْرو (ت154ه)، وَابْن الْأَعرَابِي، والحوقلة - بِالْقَافِ - بِهَذَا الْمَعْنى خطأ"[49].

يتبيَّن من النصِّ أعلاه أنَّ الليث بن المظفَّر قد ذكر مرادفين للفظة (الغرمول)، وهما (الحوقلة)، و(الدوقلة) بالدال، فقال في كتاب العين: "والحَوْقَلةُ: الغُرْمُولُ اللَّيِّن، وهي الدَّوْقَلَة أيضًا"[50]، وهو ما فنَّده الأزهريُّ بكلامه السالف، وقال إنَّها (الحوفلة) بالفاء، لا بالدال ولا بالقاف، ونسب هذا القول لأبي عمروٍ بن العلاء البصري، ولابن الأعرابي الهاشمي الكوفي.

لكن الاطِّلاع على المعجمات العربية السابقة للأزهري واللاحقة له، نرى جليًّا أنَّ علماء اللغة العربية قد أوردوا هذه الألفاظ جميعها (الحوفلة، والحوقلة، والدوقلة) وذكروا لها توجيهًا من كلام العرب يصحُّ اشتقاقها منه، فمن السابقين للأزهريِّ نرى ما جاء في معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي من قوله السالف، والذي ذكر فيه لفظتي (الحوقلة) و(الدوقلة)، وأنَّهما كلاهما تدلَّان على المعنى ذاته من اللين والضعف في لفظة (الغرمول)، ونراه يذكر لفظة (الدوقلة) مرَّةً أخرى لكن من دون ذكر معنى اللين والضعف فيها، فيقول: "والدَّوْقَلُ: من أسماء رأس الذكر، وكَمَرَةٌ دَوْقَلةٌ: ضخمة"[51].

([45]) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الآملي، (ت310ه) تحقيق: أحمد محمد شاكر, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط1، 1420ه-2000م، 447/11 وينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت468ه), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة, د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس, قدمه وقرظه: أ. د. عبد الحي الفرماوي, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1، 1415ه- 1994م، 286/2، والبحر المحيط في التفسير: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745ه) تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, ط2, 1420ه، 550/4.

([46]) ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت: ص224، والصحاح، الجوهري: 1761/5، مادة (عدل)، والمخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت458ه), تحقيق: خليل إبراهم جفال, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1، 1417ه-1996م، 390/3، مادة (عدل)، والراموز على الصحاح: السيد محمد بن السيد حسن (ت866ه), تحقيق: د محمد علي عبد الكريم الرديني, دار أسامة, دمشق, ط2، 1986م، ص96، والكليات: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى القريمي (ت1094ه), تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط2, 1419-1998م، ص640.

([47]) مجاز القرآن، أبو عبيدة: ص53.

([48]) ينظر: العين، الفراهيدي: 320/2، باب (الرباعي من العين).

([49]) تهذيب اللغة، الأزهري: 32/4، مادة (حقل).

([50]) العين، الفراهيدي: 46/3، مادة (حقل).

([51]) العين، الفراهيدي: 116/5، مادة (دقل).

أمَّا من اللاحقين للأزهريّ فنجد ممَّن ذكر بعضًا من هذه الألفاظ ابن سيده الأندلسي في قوله: "الحَوْقَلَة والدَّوْقَلَة: الغُرْمول المُسْتَرْخي، والدَّوْقَلَة: من أَسمَاء الذكَر وكَمَرةٌ دَوْقَلَة: ضخمة"[52]، ونشوان بن سعيد الحميري (ت573ه) في قوله: "الحَوْقل: الشيخ إِذا فتر عن الجماع، الحوقلة: الغرمول اللين"[53]، وجمال الدين ابن الأثير القائل: "عن الفَرَّاء (ت209ه): الحَوْقَلَة: القَنْفاء[54]، ابْنُ الأَعرابي: حَوْقَل الشيءُ إِذا انْتَفَخَتْ حَوْقَلته، وَفِي تَرْجَمَةِ (حَقْل): الحَوْقَلة - بِالْقَافِ - الغُرْمُول اللَّيِّن؛ قَالَ الأَزهري: هَذَا غَلَطٌ غَلِطَ فِيهِ اللَّيْثُ فِي لَفْظِهِ وَتَفْسِيرِهِ، وَالصَّوَابُ الحَوْقَلة، بِالْفَاءِ، وَهِيَ الكَمَرَةُ الضَّخْمة، مأْخوذةٌ مِنَ (الحَفْل)، وَهُوَ الِاجْتِمَاعُ وَالِامْتِلَاءُ، وَقَالَ أَبو عَمْرٍو: قَالَ ابْنُ الأَعرابي: والحَوْقَلة – بِالْقَافِ - بِهَذَا الْمَعْنَى خطأ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الحَوْقَلة الغُرْمُول اللَّيِّن، وَفِي المتأَخِّرين مَنْ يَقُولُهُ بِالْفَاءِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ الكَمَرَة الضَّخْمَةُ، وَيَجْعَلُهُ مأْخوذًا مِنَ الحَفْل، قَالَ: وَمَا أَظنه مَسْمُوعًا"[55].

وممّا تقدَّم من كلام علماء اللغة العربية المعجميين، يتبيَّن أن هذه الألفاظ الثلاثة: (حوفل – حوقل - دوقل) جميعها تتقارب إلى حدِّ الاشتراك في الدلالات كما إنَّ لها جميعها جذورٌ اشتقاقية تصلح لتلكم الدلالات المتقاربة، وهو ما جعل أصحاب المعجمات يروونها ويتناقلونها قبل الأزهريّ وبعده، وهو ما يوصلنا إلى القول بأنَّ تخطئته وردَّه للفظتي (الحوقلة، والدوقلة) لم يكن دقيقًا في هذا الموضع فمن سمع حجَّةٌ على من لم يسمع[56]، والله تعالى أعلم وأحكم.

4. الخطأ في قياس لفظٍ على آخر:

قد يعمد عددُ من الناطقين باللغة إلى لفظةٍ في لغتهم قليلةٍ أو نادرةٍ في الاستعمال والتداول اللغوي فيما بينهم، فيقيسونها على لفظةٍ أخرى تشابهها في شكل بنائها، لكنَّها في حقيقية الوضع اللغوي تباينها في أصلها الاشتقاقي، أو في جذرها اللغوي الذي أخذت منه، فيكون القياس حينئذٍ خاطئًا وغيرَ دقيقٍ، وهو ما نبَّه عليه علماء اللغة ذوي الاختصاص والبصيرة النافذة في أصول واستعمالات هذه الألفاظ وقد عرَّف هذا القياس الخاطئ في اللغة الدكتور رمضان عبد التواب بأنَّه "المَيْل العارض – الذي لا يمكن التنبُّؤ بحدوثه – من كلمةٍ أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعيّ في التطوُّر، والدخول في طبيعةِ كلمةٍ أو صيغةٍ أخرى؛ لوجود مشابهةٍ حقيقيَّةٍ أو متوهَّمةٍ بينهما"[57].

وقد صرَّح الأزهريُّ في معجمه بوقوع هذا القياس اللغوي الخاطئ في ألفاظٍ عديدةٍ في في اللغة العربية ومعجماتها، وهو ما جعله يردُّها ويعبّر عدم قبولها من جهة الوضع الصحيح لها في اللغة العربية ومن هذه الألفاظ (الحبشة) في قوله: "قَالَ اللَّيْث[58]: الحَبَشُ: جنسٌ من السُّودَان، وهم الحَبِيْشُ والحُبْشَان، وَيُقَال: الحَبَشَة، على بِنَاءِ: سَفَرَة، قَالَ: وَهَذَا خطأٌ فِي الْقِيَاس لِأَنَّك لَا تَقول لِلْوَاحِد: حابش، مثل: فَاسِق، وفَسَقَه، وَلَكِن لمَّا تُكُلِّمَ بِهِ سَار فِي اللُّغَات وَهُوَ فِي اضطرار الشّعر جَائِز"[59].

فهو يردُّ جمع اللفظ المفرد: (حبشيّ) على اسم الجنس الجمعي: (حَبَشَة)؛ لأنَّ صيغة الجمع (فَعَلة) تأتي في كلام العرب جمعًا للمفرد على زنة (فَاعِل)، صحيحًا كان أو معتلَّ العين، فيُجمع اللفظ المفرد على صيغة: (فاعل) على صيغة: (فَعَلَة) مفتوحة الفاء إذا كان بناؤه صحيحًا نحو: (كافر = كفرة)، و(عامل = عملة) و(كاتب = كتبة)، وأيضًا ما كان معتلَّ العين على نفس الوزن، نحو: (خَائِن = خَوَنة)، و(حَائِك = حَوَكة)، و(حَائِز = حَوَزَة)[60]؛ ولهذا جاء القياس هنا في

([52]) المخصّص، ابن سيده: 161/1، باب (أسماء الذكر وما فيه وصفاته).
([53]) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: الحميري، نشوان بن سعيد اليمني (ت573ه) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله, دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق, ط1، 1420ه-1999م، 1528/3، مادة
([54]) القنفاء: مِنْ أَسماء كمَرة ذكر الرجل، وَهِي أيضًا: الحَشَفة، والفَيْشة، والفَيْشَلة، وَذاتُ الحُوق والحُوقُ: إطارُها المحيط بِهَا. ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 292/9، مادة (قنف).
([55]) المصدر نفسه: 246/11، مادة (حفل).
([56]) ينظر: النقد اللغوى فى تهذيب اللغة للأزهري: حمدي عبد الفتاح السيد بدران، إشراف: د. محمد حسن حسن جبل، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، المنصورة 1420ه-1999م، ص76.
([57]) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1983م، ص131.
([58]) ينظر: العين، الفراهيدي: 98/3، مادة (حبش).
([59]) تهذيب اللغة، الأزهري: 114/4، مادة (حبش).
([60]) الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوس، ابن السِّيْد أبو محمد عبد الله بن محمد (ت521ه)، قرأه وعلّق عليه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424ه-2003م، ص48.

جمع لفظة (حبشي) على (حبشة) غير صحيحٍ ومردودًا عند علماء اللغة؛ لمخالفته هذه القاعدة اللغوية في تصريف جمع الألفاظ على هذا الوزن، وهو ما أكَّده ابن دريد (ت321ه) بقوله: "فأما قولهم: الحبشة، فجمعٌ على غير القياس"[61].

وقد ذكر المرتضى الزبيديُّ جملةً من أصول هذه اللفظة وجموعها مستقصيًا إيَّاها بقوله: "الحَبَش، والحَبَشة - مُحرَّكَتين - والأَحْبُش، بضمِّ الباء: جنسٌ من السودان... وظاهره أنَّ الثلاثة بمعنى، وأنَّها مفردات، وفيه نظر، وقال جماعة: إنَّها جموعٌ على غير قياس، وأوردها ابن دريد وغيره، قلتُ: والذي قاله ابن دريد: وقد جمعوا الحُبْش: حبشانًا، وقالوا: الأَحْبَش، في معنى: الحُبْش... جمعه: حِبْشَان، مثل: أَحْمُل وحِمْلَان، وأحَابِش، كأنَّه جمع: أَحْبَش، وفاته من الجموع: (الحُبْش)، بالضم و(الحبيش)، كـ (أمير)، قال ابن سيده: وقد قالوا: الحَبَشَة، على بناء: سَفَرَة، وليس بصحيح في القياس؛ لأنَّه لا واحدَ له على مثال: فاعل، فيكون مكسَّرًا على: فَعَلَة وقال الأزهريّ: (الحَبَشَة) خطأٌ في القياس؛ لأنَّكَ لا تقول للواحد: حَابِش، مثل: فاسق وفَسَقَه"[62].

ممَّا تقدَّم تتبيَّن لنا اعلَّة التي من أجلها ردَّ الأزهريُّ الجمع بلفظ (حَبَشَة)؛ لأنَّ مفردها (أحبش) التي تُجمع على (أحباش)، أو (حَبَشِي) والتي تجمع على (أحباش) أيضًا، قياسًا على "أنباط: نَبَطِيٌّ"[63].

ومن الألفاظ التي ردَّ الأزهريُّ قياسها في اللغة العربية لفظة الفعل (أهرقت) وذلك في قوله: "هرق: قَالَ اللَّيْث: هَرَاقَت السَّمَاء ماءَها، وهي: تُهَرِيق، وَالْمَاء: مُهَرَاق، الْهَاء فِي ذَلِك متحرّكة؛ لِأَنَّهَا لَيست بأصليَّةٍ، إِنَّمَا هِيَ بدلٌ من همزة: أَرَاق قَال: وهَرَقْتُ، مثل: أَرَقْتُ، قَالَ: ومَنْ قَالَ: أَهْرَقْتُ، فَهُوَ خطأٌ فِي الْقيَاس"[64].

فهو يتَّفق مع الليث بن المظفَّر في ردِّ اللفظ في قولهم: أهْرَقَتُ، بسكون الهاء الزائدة، وإيرادها مجتمعةً مع الهمزة التي يرى أنَّها بدلٌ منها، فجاءت العلَّةُ في ردِّه لفظ (أهْرَقْتُ) بإسكان الهاء الزائدة التي حقُّها التحريك بالفتحة؛ لأنَّها بدلٌ من الألف المتحرّكة في الفعل: أَرَاْقَ، فيقال على أصل الفعل: هَرَاْقَ، بتحريك الهاء بالفتحة التي هي حركة الألف المهموزة في أصل الفعل الذي نابت عنه، وليس بتسكينها؛ وهذا هو أحد قولي علماء اللغة العربية في هذه اللفظة، وهو أنَّ الهاء في لفظ الفعل (هَرَاق) نائبةٌ عن الألف المهموزة في الفعل الأصلي: (أراق)، ويجب أن تأخذ أحكامها في الترتيب والتحريك وما سوى ذلك، فالبديل في الألفاظ يأخذ ما كان للمبدل عنه، وهذا هو ما جعل الأزهريَّ يحكم هنا بأنَّ التسكين للهاء خلافٌ للقياس؛ لأنَّها من حقِّها أن تأخذ حركة الألف المبدلة عنها، لا أن تخالفها، قال أبو سهل الهروي: "وهَرَقتُ الماء أي: صببتُه ودققتُه، فأنَا أُهَرِيْقُه، بضمِّ الألف وفتح الهاء، والمصدر: هِرَاْقَةً، بكسر الهاء فأنَا مُهْرِيْقٌ، والماءُ: مُهْرَاْقٌ، بضم الميم وفتح الهاء منهما، وإذا أمرتَ قُلتَ: هَرِقْ ماءك، وكذلك: أرقتُ الماءَ، فأنَا أُرِيقُه إراقَةً، فأنَا مُرِيْقٌ، والماءُ مُرَاْقٌ، وإذا أمرتَ قلتَ: أَرِقْ مَاءَك، وهو الأصل، قال أبو سهل: يعني أنَّ الهاء من هَرَقْتُ أصلها همزة؛ وهي مبدلةٌ منها للتخفيف وكثرة الاستعمال"[65]، وهذا هو اختيار الأزهريِّ فيها.

أمَّا القول الثاني فهو أنَّ الهاء – وإن كانت زائدةً مثل الهمرزة – لكنَّها ليست بديلةً عنها في أصل الفعل، فيمكن أن تنفرد عنها بأحوالها التي منها التحريك، قال سيبويه (ت180ه): "وإن سمَّيتَ رجلًا: هَرَاْق، لم تصرِفه؛ لأنَّ هذه الهاء بمنزلة الألف؛ زائدة، وكذلك: هَرِقْ، بمنزلة: أَقِمْ"[66]، فيمكن تسكين الهاء؛ لأنَّها وإن كانت زائدةً بمنزلة الألف المحذوفة؛ لكنَّها زائدةٌ مثلها، وليست بديلةً عنها، فإنَّ هذه الهمزة التي في الفعل الماضي (أراق) قد سقطت في لفظ مضارعه؛ لئلَّا

([61]) الاشتقاق : ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321ه)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون, دار الجيل, بيروت، ط1, 1411ه-1991م، ص193.
([62]) تاج العروس، الزبيدي: 120/17، مادة (حبش).
([63]) الأصول في النحو: ابن السرّاج, أبو بكر محمد بن السري (ت316ه), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط3, 1417ه-1996م، 71/3. .
([64]) تهذيب اللغة، الأزهري: 258/5، مادة (هرق).
([65]) إسفار الفصيح، الهروي: 374/1، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ت646ه), مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت1093ه): الإستراباذي, محمد بن الحسن الرضي (ت686ه) حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن, محمد الزفزاف, محمد محيى الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1، 1395ه-1975م، 438/4.
([66]) الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان الحارثي بالولاء (ت180ه), تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، 1408ه- 1988م، 200/3.

تجتمع في لفظ الفعل همزتان متتابعتان، فيقولون: أنا أُريق، والأصل: أؤريق، فيزيدون بين حرف المضارعة (الهمزة) وبين (الراء) هاءً ساكنة؛ لأنَّ الهاء لا تُستَثقل مع الهمزة، فيقولون: أنا أُهْرِيْق[67].

ومن هذه الأمثلة نرى أنَّ الأزهريَّ قد ردَّ العديد من الألفاظ في معجمه (تهذيب اللغة)، وبيَّن علل ردِّه لها، والتي تنوَّعت بين أخطاء العامَّة في هذه الألفاظ، وبين وقوع التصحيف في كتابتها وتناقلها في المؤلَّفات، وبين خطأ علماء اللغة في تفسير معنى اللفظ بلفظٍ غير دقيقٍ يطابق معناه، وبين الخطأ في استعمال وتداول اللفظة بين ناطقيها ومنهم علماء المعجمات العربية، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتائج البحث والتوصيات

توصَّل الباحث في هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. صرَّح أبو منصور الأزهريُّ في معجمه (تهذيب اللغة) بردِّ عددٍ غير قليل من الألفاظ لأسبابٍ عديدة، أهمها: خطأ العامَّة في توظيفها اللغوي، والتصحيف، وعدم دقَّة علماء اللغة في تفسير ألفاظ معانيها، والخطأ في قياس لفظٍ على آخر.
2. وافق علماء المعجمات العربية في أغلب الألفاظ التي ردَّها، وبيّنوا العلل التي رُدَّت من أجلها، سوى عددٍ قليلٍ جدًّا أجازوه في اللغة، وصرَّحوا بجذوره واستعمالاته اللغوية السليمة.
3. جاءت أكثر الألفاظ المردودة عند الأزهرية بناء على أحكام علماء اللغة السابقين له والمعاصرين، خصوصًا ممَّن تتلمذ عندهم، خصوصًا الليث بن المظفَّر والأصمعي، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني.
4. مثَّلت علمية استقراء وردِّ هذه الألفاظ بذكر علل ردِّها تجسيدًا لحركة النقد اللغوي التي ظهرت بواكيرها منذ عصر ما قبل الإسلام وتطوَّرت بمرور السنين حتَّى استقرَّت وتجلَّت في مؤلَّفات نقد أخطاء العوام والخواص وتتبع أخطاء رواة اللغة وعلمائها في مؤلَّفات مستقلَّة لهذه الغاية.

ويوصي الباحث بالآتي:

1. تتبُّع ردود علماء اللغة في جميع العصور في المعجمات العربية والإفادة منها في بيان العامِّي والفصيح، وبيان ما يصلح للاستعمال اللغوي وما لا يصلح منها في زمننا الحاضر.
2. الإفادة من علمية النقد اللغوي عند علماء اللغة السابقين واللاحقين لبيان المنهجية العلمية النقدية التي اتَّبعها هؤلاء العلماء في خدمة اللغة العربية.

المصـادر

*** القرآن الكريم.**

1. أدب الكاتب: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276ه) تحقيق : محمد الدالي, مؤسسة الرسالة, بيروت, د. ط. ت.

2. إسفار الفصيح: الهروي: أبو سهل محمد بن علي (ت433ه) تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش, الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة, ط1، 1420ه.

3. الاشتقاق : ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321ه)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون, دار الجيل, بيروت، ط1, 1411ه-1991م.

4. اصلاح المنطق: ابن السكّيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور (ت244ه) شرح وتحقيق: د. أحمد محمد شاكر، د. عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1407ه-1987م.

([67]) صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية: مصطفى أحمد النمّاس، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، العدد51، 1414هـ-1993م، ص287.

5. الأصول في النحو: ابن السرّاج, أبو بكر محمد بن السري (ت316ه), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط3, 1417ه-1996م.

6. الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت1396ه), دار العلم للملايين لبنان، ط15, 2002م.

7. أمثال العرب: الضبّي، المفضّل بن محمد (ت176ه)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1403ه-1983م.

8. الأمثال المولدة: الخوارزمي، أبو بكر محمد بن العباس (ت383ه)، المجمع الثقافي أبو ظبي، ط1، 1424ه.

9. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة-مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت، ط1, 1406ه-1982م.

10. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745ه) تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, ط2, 1420ه.

11. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، أبو الفيض المرتضى محمّد بن محمّد الحسيني (ت1205ه), مجموعة من المحققين, دار الهداية, الكويت, د. ط. 1965م.

12. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764ه) حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407ه-1987م.

13. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1983م.

14. تهذيب اللغة: الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت370ه) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

15. جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الآملي (ت310ه)، تحقيق: أحمد محمد شاكر, مؤسسة الرسالة, بيروت، ط1، 1420ه-2000م.

16. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364ه) المكتبة العصرية بيروت, ط28, 1414ه-1993م.

17. جمهرة اللغة: ابن دريد , أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321ه) تحقيق: رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت، ط1, 1987م.

18. الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوس، ابن السِّيْد أبو محمد عبد الله بن محمد (ت521ه)، قرأه وعلّق عليه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1424ه-2003م.

19. دراسات في فقه اللغة: د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ط1 1379ه-1960م.

20. درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري, أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت516ه) تحقيق: عرفات مطرجي, مؤسسة الكتب الثقافية, بيروت، ط1 1418ه-1998م.

21. ديوان الأدب: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت350ه)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر, مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب القاهرة, ط1، 1424ه-2003م.

22. ديوان الحطيئة، جرول بن أوس العبسي (ت59ه): شرح أبي سعيد الحسن بن علي السكري (ت275ه)، اعتنى بتصحيحه :أحمد بن محمد الأمين الشنقيطي مطبعة التقدم، القاهرة، د. ط. ت.

23. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (ت54ه), شرحه وكتب هوامشه وعلق عليه: عبد أ. علي مهنا , دار الكتب العلمية, بيروت، ط2, 1414ه-1994م.

24. ديوان ذي الرمَّة غيلان بن عقبة العدوي (ت117ه), شرح الخطيب التبريزي (ت502ه)، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد, دار الكتاب العربي بيروت، ط2, 1416ه-1996م.

25. ديوان طرفة بن العبد: شرح الاعلم الشنتمري (ت476ه)، تحقيق: دريَّة الخطيب، لطفي الصقَّال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 2000م.

26. الراموز على الصحاح: السيد محمد بن السيد حسن (ت866ه), تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني, دار أسامة, دمشق, ط2، 1986م.

27. سير أعلام النبلاء: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748ه), تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة, بيروت، ط1، 1405ه-1985م.

28. شذا العرف في فن الصرف: الحملاوي, أحمد بن محمد, مراجعة: حجر عاصي, دار الفكر العربي, بيروت، ط1, 1999م.

29. شرح شافية ابن الحاجب (ت646ه), مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت1093ه): الإستراباذي, محمد بن الحسن الرضي (ت686ه) حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن, محمد الزفزاف, محمد محيى الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1، 1395ه-1975م.

30. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: الحميري، نشوان بن سعيد اليمني (ت573ه) تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله, دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق, ط1، 1420ه-1999م.

31. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي (ت393ه), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين، بيروت, ط4, 1407هـ-1987م.

32. صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية: مصطفى أحمد النمّاس، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، العدد51، 1414ه-1993م.

33. العباب الزاخر واللباب الفاخر: الصغاني, رضي الدين الحسن بن محمد العدوي العمري القرشي (ت650ه)، تحقيق: د. قير محمد حسن, المجمع العلمي العراقي بغداد، ط1 1978م.

34. العين: الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت170ه) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال لبنان, د. ط. ت.

35. الفروق اللغوية: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله الأهوازي (ت395ه) دار العلم والثقافة، القاهرة، ط1، 1417ه-1997م.

36. القاموس المحيط: الفيروزآبادي, مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817ه) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة, بيروت ط8, 1426ه-2005م.

37. الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان الحارثي بالولاء (ت180ه) تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، 1408ه- 1988م.

38. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت1067ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429ه-2008م.

39. الكليات: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى القريمي (ت1094ه), تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط2, 1419-1998م.

40. لسان العرب: ابن منظور, جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرّم الأنصاري (ت711ه) دار صادر, بيروت, ط3، 1414ه-1994م.

41. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت209ه), تحقيق: محمد فواد سزگين, مكتبة الخانجى, القاهرة, ط2, 1381ه-1961م.

42. مجمل اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي (ت395ه) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1406ه-1986م.

43. المخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت458ه) تحقيق: خليل إبراهم جفال, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1، 1417ه-1996م.

44. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي, جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه), تحقيق: فؤاد علي منصور, دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1418ه-1998م.

45. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241ه) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة, ط2, 1420ه-1999م.

46. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626ه), المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي, بيروت، ط1، 1414ه-1993م.

47. الموجز في قواعد اللغة العربية: د. سعيد الأفغاني, دار الفكر, بيروت، ط2 1424ه-2003م.

48. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانوي محمد بن علي الفاروقي (ت1158ه)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط1، 1416ه-1996م.

49. النقد اللغوى فى تهذيب اللغة للأزهري: حمدي عبد الفتاح السيد بدران، إشراف: د. محمد حسن حسن جبل، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر المنصورة، 1420ه-1999م.

50. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606ه), تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية بيروت، ط1، 1399ه-1979م.

51. الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت468ه), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة, د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس قدمه وقرظه: أ. د. عبد الحي الفرماوي, دار الكتب العلمية، بيروت, ط1 1415ه- 1994م.

52. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلي (ت681ه), تحقيق: د. إحسان عباس, دار صادر, بيروت, ط7, 1994م.